

الهجرة غير الشرعية في ظل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

الأستاذ: بوعلام بوسكرة

باحث دكتوراه : القانون الدولي العام

جامعة قسنطينة

ملخص

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة، ما نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية على الدول الفقيرة والنامية. هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتقدمة بحثا عن ظروف أفضل للعيش، ما جعل الديموغرافي الفرنسي ألفريد سافي Alfred sauvy يقول "إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر إلى حيث توجد الثروات".

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، تهريب الأجانب، الاتفاقيات الثنائية والإقليمية

مقدمة

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة، وذلك يقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال ما نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية على الدول الفقيرة والنامية. هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتقدمة بحثا عن ظروف أفضل للعيش ما جعل الديموغرافي الفرنسي ألفريد سافي Alfred sauvy يقول "إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر إلى حيث توجد الثروات".

فقد شكل موضوع الهجرة غير الشرعية أهم الموضوعات الحديثة في "أجنده" العلاقات الأوروبية المغاربية، فأوربا تريد وقف تدفق الهجرة غير الشرعية نحوها بأي ثمن والدول المغاربية لا تملك القدرة على وقف تدفق هذه الهجرة ولا تملك القدرة للقضاء على أسبابها، الدول المغاربية من

جانبتها أصبحت تجد نفسها أكثر فأكثر معنية بها فهي من جهة تمثل بوابة العبور بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا نظرا لكون أقاليمها هي الطرق الرئيسية التي ينفذ من خلالها المهاجرون خاصة عبر المغرب وبدرجة أقل عبر الجزائر وتونس، ومن جهة أخرى فهي تعتبر دولا مصدرة للمهاجرين وهذا ما يفسر انتشار شبكات تهريب المهاجرين فيها بشكل واسع.

ومن هنا لم تعد الهجرة غير القانونية مشكلة طرف واحد - أي الطرف الأوروبي باعتباره الوجهة الأساسية لاستقرار المهاجرين - إنما هي كذلك مسألة تعني دول الضفة الجنوبية و تستدعي العمل الجاد و بأسلوب ثنائي للبحث عن حلول لها، بل تستدعي جهودا دولية لأنها مشكلة أصبحت خسائرها البشرية تضاهي حجم خسائر الكوارث الطبيعية و الحروب، وهذا ما يعطيها في الوقت الراهن الأولوية في السياسات والعلاقات الدولية ويجعلها من النقاط الساخنة وذات الأهمية الكبرى في المداولات التي تجري بين دول الضفتين.

وعليه يجب وضع استراتيجية دقيقة لمحاربتها ولن يتأتى ذلك إلا بالتعاون بين الأطراف المعنية خاصة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية وتوفير الميكانيزمات اللازمة للقضاء عليها أو على الأقل للحد منها، بتوحيد الجهود والعمل المنسجم الشامل لكافة العوامل التي تتحكم بالظاهرة.

فبدون أدنى شك فإن المجال الإقليمي يعتبر الحيز الأكثر ملائمة لوضع الآليات والاستراتيجيات الفعالة لمعالجة جميع المجالات التي تتقاسمها الدول، كما يمكن لنا أن نستشف ذلك أيضا من خلال غزارة صور اتفاقيات الشراكة التي يسهل عقدها ويكون للدول الأطراف فيها حرية أكبر للتطرق لكل المسائل التي تهمها وهو الهدف التي نسعى له من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت الاتفاقيات في شقيها سواء الإقليمية منها أو الثنائية في مكافحة تهريب المهاجرين؟ وهل كان لها طرق فعالة للتصدي لهذه الظاهرة؟.

و يتمخض عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية يتعاطى كل منها بشكل أو بآخر مع جوهر الموضوع وذلك على النحو التالي:

- 1- ماهي مجمل اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؟.
 - 2- وما هو واقع وآفاق هذه الشراكة؟ وفيما يكمن دورها للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.
- وبالنسبة للمنهج المتبع فإن معالجة الموضوع والإلمام بكل جوانبه وبكل العناصر المتعلقة بالإشكالية، تستدعي التركيز على توليفة بين المنهجين، المنهج المقارن بغرض معرفة موقف كل من الدول الأوروبية والمغاربية من الهجرة غير الشرعية. وأسلوب تحليل المضمون من خلال تحليل مضمون الشراكة الأورو مغاربية واستخلاص الأهداف والأسس القائمة عليها.

من خلال الإشكالية التي وضعتها ارتأيت إلى وضع الخطوة التالية:

مقدمة

المحور الأول: اتفاقيات الشراكة الأورو-مغربية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

1-1- مشروع برشلونة ومستقبل الهجرة غير الشرعية.

1-2- اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

1-3- اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

1-4- اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المحور الثاني: واقع وآفاق الشراكة الأورو مغربية.

2-1- تقييم مشروع برشلونة.

2-2- آفاق وواقع الشراكة الأورو مغربية.

3-3- دور مشروع الشراكة الأورو مغربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

خاتمة

مقدمة

تعتبر الهجرة غير الشرعية من المسائل التي تهم دولا معينة دون غيرها، سواء كانت دول استقبال أو مناطق عبور أو أماكن استقرار، و تعتبر محمل اتفاقيات الشراكة التي يسهل عقدها بين الدول آلية بالنسبة إليها والوسيلة الأنسب لمعالجتها. وتماشيا مع هذه الأهمية التي تتمتع بها سوف أعرض الهجرة غير الشرعية في مختلف الاتفاقيات الأورو مغربية، وتبيان درجة أهميتها بغية الوصول إلى اتخاذ موقف موحد إزاء هذه الظاهرة وإزاء كل المشاكل التي تطرحها.

و لأن الاتحاد الأوروبي أولى اهتماما خاصا بالمنطقة المغاربية فلم يتأخر كثيرا ليبرم ثلاثة اتفاقيات مع تونس أولا ثم المغرب وأخيرا مع الجزائر، جمعت فيها كل القضايا التي تهم الأطراف منها مشكلة الهجرة وتراخيص السياحة والعمل، وأتت المقررات في هذا الشأن متشابهة في كل الاتفاقيات بخصوص الهجرة، تدور حول إقامة الحوار بين الأطراف لإيجاد الحلول للمشاكل التي تتعلق بهذه الظاهرة.

المحور الأول: اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

1-1- مشروع برشلونة ومستقبل الهجرة غير الشرعية

لقد تولدت عملية برشلونة عن إرادة إقامة مساحة تستطيع الدول المشتركة في شواطئ البحر الأبيض المتوسط خلالها أن تعالج مشاكلها المشتركة، وإرساء دعائم الرخاء والأمن في المنطقة من خلال المشاركة وقد تم تمرير اتفاقات الشراكة خلال المفوضية الأوروبية والشركاء من الدول المطلة على ساحل البحر المتوسط، وانبثق مشروع برشلونة من الاجتماع الذي انعقد بإسبانيا بمدينة برشلونة في 27 و28 نوفمبر 1995 بحضور 12 دولة متوسطة و 15 دولة أوروبية، وجاء هذا المشروع كاستراتيجية للاتحاد الأوروبي ليحدد على ضوءها علاقات التعاون في حوض المتوسط التي كانت قائمة أساس الاتفاقيات الموقعة في السبعينات، وإرساء دعائم الرخاء والأمن في المنطقة.

وقد بادرت أوروبا منذ بداية عام 1992 إلى تغيير نمط التعاون الذي كان مسطرا وفق برنامج السبعينات، حتى وصفه البعض بأنه بادرة من أجل بناء اتحاد إقليمي جهوي ينتظر أن يتحول إلى كتلة اقتصادي قوي¹، وذلك بالنظر إلى الأهداف الأساسية التي كانت محل اتفاق للدول الحاضرة (27 دولة)، فعملية برشلونة هي فريدة من نوعها، وضعت أسس لعلاقات إقليمية جديدة، تمثل نقطة تحول في العلاقات الأورومتوسطية، والتي تتركز على ثلاثة محاور أساسية²:

- 1- تحديد فضاء مشترك للسلام والاستقرار من خلال تعزيز التعاون السياسي والأمني.
- 2- بناء التنمية وتحقيق الرقي والازدهار ببناء شراكة اقتصادية ومالية والتوجه نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر.

- 3- بناء شراكة اجتماعية وثقافية لتقريب المجتمعات في المنطقة وإيجاد نوع من التواصل ببناء المؤسسات المدنية وتعزيز التعاون في إطار موحد.

وانطلاقا من هذه الأهداف المسطرة فإن إعلان برشلونة 1995 ونصوص الشراكة تتناول مبدئيا ثلاثة مبادئ وهي التخفيف من الضغوط المؤدية إلى الهجرة بتوفير فرص العمل، ومجابهة الهجرة غير الشرعية، وحماية حقوق المهاجرين الشرعيين. أي أن عملية برشلونة عنت بقضايا الأمن، وتعزيز التبادل الاقتصادي، والسيطرة على تحركات الشعوب، والتي تمثل قضايا مترابطة³.

فإذا كان إعلان برشلونة لا يرقى لأن يكون آلية حقيقية لمحاربة تهريب المهاجرين، فإنه يعتبر بالفعل أحد أولى المبادرات التي سمحت بفتح باب الحوار والنقاش بخصوص هذه الظاهرة. إذ خرج المشاركون في القمة بقرار يحث على زيادة التعاون فيما بينهم، وهو ما مهد الطريق للتوصل للتوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية، وأخص بالذكر التي

وقعت مع تونس منذ 1992، ومع المغرب عام 2000، والجزائر في اتفاقية دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

1-2- اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي

تعتبر تونس السباقة الأولى للتعاقد مع أوروبا نظرا للعلاقات التقليدية المتينة التي تجمعها ونظرا للانفتاح الكبير الذي تتميز به بالمقارنة مع الجارتين الغربيتين⁴، خاصة بعد انضمامها إلى اتفاقية الغات 1990، ولقد وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 17 جويلية 1995 تزامنا مع مؤتمر برشلونة، لمساندة التحديث الاقتصادي في هذا البلد، وذلك لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج تمهيدا لإنشاء منطقة للتبادل الحر بالمتوسط بحلول عام 2010.

حيث أن الفترة التي تم فيها التوقيع على هذه الشراكة لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد عرفت انتشارا واسعا، وعلى هذا الأساس فقد عولجت في حدودها الضيقة التي كانت قد عولجت بها في وثيقة برشلونة، حيث تم التطرق إليها في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الاجتماعي والثقافي، وتعرضت الاتفاقية الموقعة مع تونس إلى الهجرة السرية في الباب الثاني والثالث وأشارت إليها بعمومية مركزة على عودة الأشخاص الذين يوجدون في وضعية غير قانونية في الباب الثاني المادة 69 فقرة 3 (ب) فيما أكدت ضرورة التعاون لتخفيض تدفق المهاجرين في الباب الثالث المادة 71 فقرة (أ-ب)⁵.

فقد مارست هذه الدول الأوروبية ضغوطا هائلة على بلدان " الجوار " المغاربية التي أصبحت بلدان عبور من أجل تشديد مراقبة حدودها وأراضيها، وانتهاج سياسات صارمة في ميدان الهجرة، وقد حاولت كل من إسبانيا وإيطاليا خلال اجتماعات المجلس الأوروبي في إشبيلية سنة 2003 ممارسة ضغوط مباشرة على تونس وربط التعاون معها بمدى " تعاونها ونجاحها " في مقاومة الهجرة غير الشرعية⁶.

وتتمثل أهم ميادين التعاون فيما يخص المسألة migratory في إطار العلاقات التونسية الإيطالية في

:

- 1- تزويد وتجهيز قوات الأمن التونسية وقوات مراقبة الحدود بالمعدات والتجهيزات اللازمة لتحسين عملها.
- 2- تكوين وتدريب الأعوان والإطارات المكلفين بمقاومة الهجرة السرية.
- 3- التعاون في ميدان تحديد هوية المواطنين التونسيين الذين يضبطون في وضعية غير قانونية على التراب الإيطالي من أجل ترحيلهم وإعادةهم إلى تونس.

ومقابل هذه الالتزامات من الجانب التونسي، تعهدت إيطاليا بانتداب ما يعادل ال 3000 عامل تونسي سنويا في إطار "قانون التدفقات المهاجرة"، وقد انتفعت تونس من رقم مرتفع نسبيا للانتدابات، بسبب تطابق والتقاء السياسات المهاجرة للطرفين في مكافحة الهجرة غير القانونية⁷.

1-3- اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي

بالنسبة للمغرب الذي يعتبر أكثر البلدان المعنية بالهجرة فهو البلد الأول عربيا وإفريقيا في مجال تصدير المهاجرين غير الشرعيين، كما يعتبر الوجهة المفضلة للعبور باتجاه أوروبا على أساس قرب المسافة بين القارتين الأوروبية والإفريقية في مضيق جبل طارق، إضافة إلى وجود مستعمرتين إسبانييتين وهما سبتة ومليلة على الجانب الجنوبي. فعلى الرغم من العلاقات المتطورة للمغرب مع بعض الدول الأوروبية وحسن الصلات مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي إلا أن المغرب كانت ذات يد ضعيفة في التفاوض.

إن هموم المغرب في المقام الأول هي هموم اقتصادية ثم اجتماعية بالدرجة الثانية، فالمغرب يبحث عن سوق لمنتجاته الزراعية والبحرية (الأسماك) داخل أوروبا، كما أنه يتطلع إلى استثمار الشركات المتعددة الجنسية العالمية في المغرب مما يقلص من نسبة البطالة المرتفعة في المغرب التي ستقصر في هجرة شبابه إلى دول أوروبا المتوسطة⁸.

فمن جانبها لم تخص مسألة تهريب المهاجرين في الاتفاقية الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في 2000 اهتماما واسعا ولا حتى الهجرة غير الشرعية، على اعتبار عامل الزمن الذي وقعت فيه لوجود بعض اتفاقيات الصداقة التي أبرمها المغرب مع بعض الدول الأوروبية على غرار فرنسا وإسبانيا وإيطاليا⁹.

ومع ذلك فقد تناولت هذه الاتفاقية مسألة الهجرة غير القانونية في بعض مواضعها، في الجزء الخاص بالشراكة الاجتماعية والثقافية في المادة 69 فقرة 3 (أ، ب، ج) التي تحدثت عن الحوار من أجل تحسين ظروف العمال المهاجرين والمشاكل المتعلقة بهم والأشخاص الموجودين في وضعية غير قانونية وعودتهم وكذا في المادة 71 فقرة 1(أ) التي حثت على التعاون من أجل تثبيت الأشخاص وتخفيف ضغط الهجرة¹⁰.

وعلى صعيد آخر وفي إطار العلاقات الإسبانية المغربية، قام المرسوم الملكي الإسباني ل7 جويلية 2006 بتحديد مساعدة مباشرة للمغرب من أجل تسهيل مراقبة حدودها ومكافحة الهجرة غير الشرعية خصوصا وبشكل أفضل بواسطة معدات أكثر تكنولوجيا (معدات كاشفة، تطوير الاتصالات من أجل المراقبة ليا)¹¹.

ولقد بذل المغرب جهودا متواصلة على العديد من المستويات من أجل محاربة الهجرة السرية في معركة مفتوحة ضد من يتاجر في تهريب الأرواح البشرية والإلقاء بها في أعماق البحر، حيث أصدرت المملكة المغربية قانون حول الهجرة وتجريم الأنشطة المرتبطة بتهريب الأشخاص في سنة 2003. غير أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي وقف الشبكات الأخطبوطية المتواجدة في الضفة الشمالية للمتوسط والتي تخطط لعملياتها بعيدا عن الأعين لتهريب المزيد من الأشخاص الراغبين في الهجرة السرية، متسببة في سلسلة من المآسي الإنسانية والاجتماعية لعائلات الضحايا¹².

1-4- اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

عملت الجزائر على استراتيجية تتماشى وطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود وهذا بالتعاون مع عدة أطراف وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، إذ كان الهدف منها إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشكلة من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة¹³.

فعمد كس سابقتها تبقى الاتفاقية الموقعة مع الجزائر هي التي تناولت هذه المسألة باهتمام أكبر وذلك راجع إلى ظروف توقيعها والتي تميزت بتنامي الهجرة السرية وتزايد حدتها، وقد تناولت أولا هذه النقطة في نفس إطار الاتفاقيتين السابقتين في الباب الثاني المتعلق بالحوار في المجال الاجتماعي في المادة 72 فقرة 3 (ب، ج، د).

غير أن جدية الأطراف في تناول مسألة تهريب المهاجرين تبدأ بالبروز، في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الأمني والشؤون الداخلية في المادة 84 التي جاءت تحت عنوان "التعاون في مجال الوقاية و محاربة الهجرة غير الشرعية ومراقبتها وإعادة القبول"، وجاءت بتركيز أكثر وذلك في ثلاثة فقرات تبرز المجالات الضرورية التي يجب تناولها لمعالجتها وهي: تبادل المعلومات حول تدفق المهاجرين، قبول كل طرف إعادة الأشخاص الذين يعيشون في وضع غير قانوني في إقليم الطرف الآخر، الدعوة إلى إبرام اتفاقيات محاربة الهجرة غير الشرعية، وإعادة قبول المهاجرين من الدول التي دخلوا منها¹⁴.

فقد اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي، كما اتفقا على التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية والاستفحال دون تطويرها باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية.

عموما فإن محمل هذه الاتفاقيات تربط القضايا المتعلقة بالهجرة بالقضايا الاقتصادية وتولي كل اتفاقية أهمية كبيرة لتخفيض تدفق المهاجرين على الاتحاد الأوروبي عبر برامج عديدة منها خلق

مناصب الشغل وتطوير عمليات التكوين المهني وتدعيم المبادرات الفردية للشباب بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁵، وسيتم السعي إلى تحرير حركات الأشخاص وتنقلاتهم من وإلى الاتحاد بعد أن تتحقق حرية تنقل السلع والخدمات والوصول إلى درجات متقاربة من التنمية بين الدول المغاربية والاتحاد.

المحور الثاني: واقع وآفاق الشراكة الأور ومغاربية

2-1- تقييم مشروع برشلونة

يعتبر مشروع برشلونة من أهم المبادرات وأكثرها تقدما من خلال مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية والذي شكل استجابة أوروبية للحاجة الماسة إلى معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية. ولقد تميزت هذه الشراكة عن غيرها من آليات عمل الاتحاد الأوروبي مع المنطقة العربية بأنها اتصفت بالشمولية حيث جمعت بين 27 شريكا على المستوى الثنائي وأيضاً كشركاء في تعاون إقليمي مشترك. فالجديد الذي أتى به الإعلان والذي يعد فائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية يتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية، لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة، وهكذا فقد شكل مشروع الشراكة إطاراً ملائماً يمكن أوروبا من جعل دول الجنوب البحر المتوسط سد عازل للهجرة.

لكنه فشل في تحقيق جل إن لم نقل كل الأهداف التي سطرها، في ظل وجود عدة أسباب أعاققت هذا المسار بعضها متعلق بالإعلان نفسه والبعض الآخر متعلق بوضعه حيز النفاذ.

إن النظرة التقييمية للمشروع الأوروبي-متوسطي تجعلنا نتأكد من أنه حتى العوامل الأخرى المساعدة على مكافحة الهجرة غير الشرعية لم تسلم منه ونقص ذلك تشجيع الاستثمارات الخارجية والمساعدات المادية، حيث لم يتم تحقيق الأهداف المسطرة في المجالين المذكورين حتى مع مرور أكثر من عشرة سنوات عن إنطلاقه، الشيء الذي وسع الهوة بين الطرفين بحسب "الشبكة الأوروبية للمؤسسات الاقتصادية"¹⁶. إن ما يجب أن يقال بوضوح هو أن إقامة تجارة حرة في دول البحر المتوسط لن يقلل ضغوط الهجرة في دول الجنوب على المدى القصير، ولكن على العكس قد يؤدي إلى زيادتها، على أنها على المدى البعيد قد تؤدي إلى النتيجة المطلوبة. إن تطبيق نظام التجارة الحرة سيؤدي إلى خسارة قدرة الصناعات، على الرغم من البرامج التي يمولها الاتحاد الأوروبي لدعم شركات الجنوب¹⁷.

وعلى هذا الأساس فقد تحول إعلان برشلونة إلى مجرد وثيقة عقيمة تعكس عمق الخلاف الموجود بين أطرافها وتبين مدى استياء الدول العربية من المعاملة التمييزية في سياسة الاتحاد الأوروبي، وعبرت عن ذلك في لقاء وزرائها للخارجية في القاهرة قبل أيام من عقد القمة الأوروبي متوسطية برشلونة التي قاطعها كل من الرئيس الجزائري والمصري وملك المغرب والأردن¹⁸.

2-2- آفاق وواقع الشراكة الأورو مغاربية

إن الشراكة الأورو -مغاربية سياسة تعالج كافة مجالات التعاون بين الأطراف، إلا أن الميزة السلبية الأساسية التي تميز المشروع الأورو -مغاربي هو أنه يطغى عليه الطابع الاقتصادي ويركز بصفة استثنائية على إنشاء منطقة للتبادل الحر في الدول المغاربية، ولهذا نجد أن الآراء المنصبة في هذا المجال تتراوح بين منتقد لهذه الشراكة على أساس أنها نكبة لاقتصاديات الدول المغاربية، وبين من يرى أن مشروع من هذا القبيل يجب أن تكون له آثار إيجابية وأخرى سلبية وبالتالي يجب محاولة الاستفادة منه مهما كانت الأسباب الداعية للشك فيه¹⁹.

ومن جانب آخر لم تتم مناقشته ولا التوقيع عليه بصفة جماعية من طرف هذه الدول بل تبلور من خلال ثلاثة اتفاقيات، ولذلك لم يكن هناك وقت طويل بين توقيع الاتفاقيتين مع المغرب، تونس والجزائر فتأخرت إلى غاية أواخر 2002 الميزة الثانية هذه تعتبر في الحقيقة عاملا جعل الدول المغاربية تتفاوض من موقع ضعف عكس لو أنها تفاوضت و وقعت على اتفاقية واحدة.

كما أن قيام الاتحاد الأوروبي بتبني سياسات أمنية، بالنظر إلى مصالحه فقط، وإغلاق الحدود لا يمثل الحل. فهذا الأخير يكمن في دراسة أسباب الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة لها، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم، في سبيل إيجاد فرصة عمل، وجب التفكير في مقاربة أخرى تكون أكثر شمولية، تعمل على اجتثاث الظاهرة من جذورها، عن طريق المساهمة في تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية، وخلق فرص للعمل بها، ما يتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلية للأيدي العاملة، ما يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة ما ثم الإشارة إليه في إعلان برشلونة الذي شكل مقاربة شمولية لإنجاحها²⁰.

ما يستدعي على الاتحاد الأوروبي أن يقوي اهتمامه بالجوانب الاجتماعية والسياسية وربما التحدي الأكبر هو تحقيق الحوار بين الثقافات والمجتمعات التي يكثر احتكاكها في ظل العولمة، ولا

يجب صرف النظر كذلك عن التعليم الذي يعتبر الدعامة الأساسية للتعاون والتعامل الذي من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة²¹.

إن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم، بل يجب أن تنبع من حوار شامل، ومن مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتى لا تظل الشراكة الأورو -مغاربي حبيسة التبادل التجاري والسلعي.

على هذا الأساس يرى البعض أن اتفاقيات الشراكة ليست سوى طريقة مبتكرة من أوروبا لإزالة القيود الجمركية على سلعها التي ستغرق السوق المغاربية، وهو ما سينجر عنه عجز في الميزان التجاري وتدني قيمة العملات الوطنية، ولن يكون بذلك أي تقارب في مستويات الأجور على المدى القريب لأن ذلك يتطلب تدفق كبير في رؤوس الأموال وانتعاش أكبر للاقتصاد المغاربي الذي لم يتحقق بعد²².

2-3- دور مشروع الشراكة الأورو مغاربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أصبحت الهجرة تحديا مشتركا للاتحاد الأوروبي وشركائه من دول البحر الأبيض المتوسط وبخاصة دول شمال أفريقيا قد أصبحوا دول " ترانزيت " للمهاجرين من دول أفريقيا دون الصحراء ومن آسيا على حدود أوروبا ووجدوا أنفسهم يواجهون نفس المشكلات التي ظلّ الاتحاد الأوروبي يحاول كيفية التعامل مع المهاجرين المخالفين لقواعد الهجرة بطريقة إنسانية وكيفية تنظيم عودتهم لبلادهم الأصلية وكيفية جعل عودتهم مستدامة من أجل عدم تشجيعهم على الإقدام على محاولة أخرى للهجرة غير الشرعية وكيفية تحسين إدارة الحدود وكيفية التعامل مع هؤلاء المهاجرين الذين يقطنون بشكل شرعي في أقاليم تلك البلاد وكيفية التعامل مع الدول الأخرى لتكون هناك إدارة أفضل للهجرة الدولية.

إن اعتماد الشراكة الأورو -مغاربية كآلية في تخفيض تدفق المهاجرين لا يمكن أن يمثل الحل السديد لمشكلة الهجرة غير القانونية ليس هذا معناه رفض التنمية كبديل عن الهجرة وإنما تجسيد هذه الفكرة من خلال الاستراتيجيات المسطرة لها في المشروع الأورو -مغاربي وهي بالخصوص التجارة الحرة والاستثمار هي التي تعتبر حلا قاصرا للمشكلة، فإذا قمنا بتحليل هذه الاستراتيجية سنجد أن أوروبا لا تتخوف كثيرا من الهجرة السرية المغاربية حتى مع أنها تقدر ب 15% من إجمالي المهاجرين الذين تستقبلهم، بقدر ما تتخوف من التطورات المستقبلية التي ستجعل من إفريقيا المصدر الأول للهجرة بكافة أنواعها.

انطلاقاً من هذا فإن التنمية المغاربية لمكافحة الهجرة غير القانونية يمكن وصفها بـ "الخطئة المدبرة" من أوروبا لخلق جدار صد للمهاجرين السريين في شمال إفريقيا أو كما يرى البعض تريد أن تجعل الدول المغاربية الدركي الأول لوقف تدفقهم فالذي تقصده أوروبا وفي كل الأحوال ما سينجر من هذه العملية هو تثبيت هؤلاء المهاجرين على الإقليم المغاربي²³.

بدأ اهتمام حكومات دول المغاربية بمشكلة الهجرة غير الشرعية، في محاولة لوضع حلول لها، وذلك بالتعاون وبالاتحاد مع الحكومات المحلية لدول المتوسط. غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا، بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية²⁴.

وقد ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحكومات دول المغرب العربي على منع المهاجرين غير الشرعيين، بالقوة، من التسلل إلى أوروبا، سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أو ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط، التي تتيح الدعم المادي و اللوجستي لحكومات شمال إفريقيا، وكذا اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود، ورفع من قدرات الحراسة، وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم. بالإضافة إلى إنشاء بنك معلوماتي أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين من دول أوروبا.

خاتمة

من خلال ما تم دراسته بخصوص مكافحة الهجرة غير الشرعية التي لم تعد ظاهرة عادية، بل أخذت بعداً وتحدياً متداخلاً ومعقداً إلى درجة كبيرة، يتداخل فيه العنصر الأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي والدولي.

و عليه ينبغي التعامل مع إشكالية الهجرة غير الشرعية أو السرية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناجمة عن خلل وجب إصلاحه، ينبغي أن يتم وفق استراتيجية اجتماعية واقتصادية وتربوية متكاملة تشرك كل الفاعلين، وتراعي مصلحة كل الأطراف وبالتأكيد فإن هذه الرؤية الشمولية تجسد بالفعل، المنطلقات الأساسية لمعالجة الهجرة من منظور إنساني وتنموي واقتصادي، يؤدي حتماً إلى تحريك عجلة الإنتاج والتنمية المحلية وتقوية فرص الاستثمار، لتشغيل اليد العاملة التي تشكل مصدراً للهجرة السرية.

إن غالبية المشروعات المغاربية بالتنسيق مع الدول الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم علي الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية، وعلى أية حال ومهما كان الأمر، فالمعالجة الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وللهمجرة بشكل عام لابد أن تُفهم أولاً في إطارها الشامل الاجتماعي والاقتصادي قبل أن تفهم كمشكلة أمنية، وهذا الإطار الشامل لابد أن يؤدي إلى مسارات مترابطة ومتكاملة وتؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي تنمية المناطق التي تصدر الهجرة غير الشرعية وتشجيع الناس للاستقرار في مناطقهم وبلدانهم، عن طريق رؤية مستقبلية لا تعالج وتنظر للهجرة غير الشرعية كجريمة منظمة، وإنما تنظر إليها وتعالجها كأزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تدفع الناس للهروب منها، والهروب من آثارها ونتائجها العميقة.

و كذلك تفعيل أجهزة ومؤسسات اتحاد المغرب العربي، فهو من أهم المؤسسات أو التجمعات الإقليمية التي بيدها مفتاح حل المشكلة، ويجب أن يقدم لبلدانه كل الدعم المادي والاقتصادي والسياسي ليتمكن من الإسهام بفاعلية في حل المشكلة.

قائمة المراجع:

- ¹ - إلياس بن الساسي، يوسف قريش: المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية، في الملتقى الدولي حول (التكامل الأوربي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية)، جامعة سطيف، يومي 8-9 ماي 2004، ص 624-625.
- ² - عبد المالك صايش: التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة باجي مختار عنابة، 2006-2007، ص 71.
- ³ - مصطفى أبو القاسم عبد الله خشىم، الشراكة الأوروبية-المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة، طرابلس، منشورات معهد الإنماء العربي، 2002، ص 9.
- ⁴ - سمير صارم: الشراكة الأورو -متوسطية؛ من الحوار إلى الشراكة، بيروت، دار الفكر المعاصر - دمشق: دار الفكر، طبعة 2000، ص 313-314.
- ⁵ - عبد المالك صايش: مكافحة قريب المهاجرين السريين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 248.
- ⁶ - ختوفايزة: البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار لعلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 145.
- ⁷ - نفس المرجع السابق، ص 147.
- ⁸ - أحمد عثمان كميل: السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998، ط 1، ليبيا، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، ص 163.
- ⁹ - عبد المالك صايش: مكافحة قريب المهاجرين السريين، مرجع سبق ذكره، ص 248.
- ¹⁰ - Accord euro- méditerranéen Etablissant une association entre la Communautés européennes et leurs états membres, d'une part, et le royaume du Maroc d'autre part, JOCE n°L70 /2, du 18 /03/2000.
- ¹¹ - Francisco Sevilla Pérez, Enrique Suarez Roblès ; **L'immigration illégale en Europe : Le cas de l'Espagne**. Sur site : http://www.robert-schuman.eu/question_europe. le 03-02- 2011.
- ¹² - الأستاذ خالد: الجالية المغاربية بأوروبا، الهجرة السرية في المغرب. من موقع: <http://Krona.wordpress.com> بتاريخ 27 جويلية 2009.
- ¹³ - خديجة بثقة: السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014، ص 123.
- ¹⁴ - Accord euro- méditerranéen Etablissant une association entre la Communautés européennes et leurs états membres, d'une part, et la république Algérienne démocratique et populaire d'autre part, ratifié par l'Algérie par le décret présidentiel n°5-159 du 18 Rabie El Aouel 1426 correspondant an 27 avril 2005, JORADP n°31, du 30/4.2005, pp3-184.

15 -Ibid,p16.

16 -T. Houcine, “Dix après le lancement du processus de Euro méditerranéen; un sommet pour combler les lacunes”, Journal Elwatan , n° 4512, du 29/11/2005n p 2.

17 - مصطفى أبو القاسم عبد الله خشي: الشراكة الأوروبية-المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة . مرجع سبق ذكره، ص99.

18 -METAOUI Fayçal, “Le sommet Euroméd s'ouvre aujourd'hui en Espagne; dépasser le stade de la Supervision ”, Journal Elwatan ,n° 4507, du 29/11/2005, p3.

19 - مولود عبد الله : التعاون الأورو-متوسطي بين عهدين الملتقى الدولي حول : “أثار التوسع الأوروبي على المشروع المتوسطي، معطيات جديدة، تحديات جديدة، استراتيجيات جديدة” - جامعة عنابة يومي 6 و 7 ديسمبر 2003 ص، 151.

20 - محمد مصطفى عبد العزى: أوروبا توحد خططها لصد موجات الهجرة غير الشرعية، نقلا عن:

<http://arabicrwnl/data/2006/1reports>

21 - MEBTOUL Abderrahmane, “L'accord d'association entre l'Algérie et le renforcement de l'itération l'Europe , une por-té historique pour Maghrébin dans le cadre Euro-Méd-iterranéen”, Journal Elwatan, n° 4498, du2&3/09/2005, p 10.

22 - جورج فوتيوس: الكوكبية والتكامل الإقليمي و الهجرة ، ت/ أحمد رضا، المحلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة، العدد 165، سبتمبر2002، ص78.

23 - محمد خير الدين : مأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن و يتهم الجزائر، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 346، الأسبوع من 15 إلى 21-10-2005، ص07.

24 - نعيمة جىنوني: حقوق المهاجرين في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)، الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي، باريس: منشورات اليونسكو، لىبىا جامعة الفاتح طرابلس 2005 ، ص8.